بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman
Supreme Council for Planning
The General Secretariat
Muscat

سلطنة عمان
المجلس الأعلى للتخطيط
الأمانة العامة
مسقط

تطوير استراتيجيات التمويل الإسلامي في سلطنة عُمان

ورقة مقدمة إلى

الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)اسطنبول ٢١ – ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ م

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

• مقدمة :-

تسعى الدول الإسلامية في الوقت الراهن إلى رفع مستواها الاقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية ، ولمواجهة هذا الوضع سخرت مواردها الاقتصادية من أجل استثمارها بالطرق الشرعية التي تحكمها نظم وقواعد مستمدة من الشريعة الاسلامية ، فكل مشروع اقتصادي يحتاج إلى تمويل ، فالدول الاسلامية تعتمد في تمويل بعض مشاريعها على تمويل قصير الأجل (البنوك الإسلامية) والتمويل طويل الأجل (البورصة الإسلامية) .

حيث التمويل الإسلامي يمثل في جوهرة الأسلوب الأمثل للتمويل ، كما أنه ينسجم مع تطلعات المستثمرين نحو درجة أعلى من الشفافية خاصة أن وعيهم الاستثماري يزداد ، وفي المقابل فإن قطاع التمويل العالمي لم يعد يحدده حجم العائدات فقط بل أيضاً القدرة على فرض النمط الصحيح من الرقابة والالتزام التام بتحسين مستوى الحماية المالية لكل من المستثمرين ومؤسسات التمويل ، لذا فالتمويل الاسلامي لا يمكن تقديمة إلا مقابل نشاطات اقتصادية حقيقية ترتبط بالسلع والخدمات فإنه يساعد على ضبط تخصيص الموارد للنشاطات غير الإنتاجية ويثبط تكوين أهرامات من المديونيات المتراكمة .

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

ورقة حول تجربة البنك المركزي العماني
للترخيص للمصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان

نجح قطاع الصيرفة الاسلامية في عدد من الدول الاسلامية في استقطاب قدر كبير من المدخرات منذ نشأة هذا النوع من المعاملات في ماليزيا عام ١٩٤٠م ، وقد كان لهذا النجاح دوراً في اقناع بعض الدول التي ترددت في دخول مجال الصيرفة الاسلامية بالإقدام على هذه التجربة رغبة في الاستفادة من مزاياها . كما كان للقواعد الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة في مجال المعاملات المصرفية عموما ، ومجال الصيرفة الاسلامية على وجه الخصوص بالغ الاثر على القواعد المنظمة للصيرفة الاسلامية في بعض الدول ومنها سلطنة عُمان بالرغم من حداثة التجربة العمانية في مجال الصيرفة الاسلامية .

- **سنتناول في هذه الورقة تجربة سلطنة عُمان في الترخيص للمصارف والنوافذ الاسلامية في المحاور التالية:-**

المحور الأول : نظرة عامة على قطاع الصيرفة الاسلامية في سلطنة عُمان .

المحور الثاني : انشاء المصارف الاسلامية في سلطنة عُمان .

المحور الثالث : الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية .

المحور الرابع : الهيئة العليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي العماني .

المحور الخامس : المؤشرات المالية للمصارف والنوافذ الاسلامية .

المحور السادس: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الاسلامي .

المحور السابع : الخلاصة .

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

١. نظرة عامة على قطاع الصيرفة الاسلامية في سلطنة عُمان:

تعرض هذه الورقة تجربة السلطنة في الصيرفة الإسلامية والجهود المبذولة لدعمها والتي قام بها البنك المركزي العماني كجهة رقابيه واشرافيه على القطاع المصرفي في سلطنة عُمان. فقد بدأت المصارف والنوافذ الإسلامية أعمالها مطلع عام ٢٠١٣م ، حيث يعمل في السلطنة حالياً بنكان إسلاميان متكاملان هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي ، بالإضافة إلى ستة من المصارف التقليدية فتحت نوافذ إسلامية مستقلة ، تقدم جميعها مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يهدف التمويل الإسلامي إلى المساهمة في تلبية المتطلبات المالية التي تحتاج لها القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة ، وذلك من خلال استقطاب الأموال من مختلف شرائح المجتمع وتوظيفها ، وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، في مشاريع إنتاجية تخدم الاقتصاد الوطني. وحيث أن السياسات الاقتصادية للسلطنة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء المشاريع الكبيرة وتوفير فرص العمل للمواطنين وتشجيع روح المبادرة الإنتاجية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الفوائض المالية القابلة للاستثمار محلياً أو من الخارج، فإنه من المؤمل أن تلعب المصارف والنوافذ الإسلامية دوراً هاماً في المساهمة في التنمية الاقتصادية في السلطنة وتحقيق منافع اقتصادية جمة من خلال تركيز أنشطتها ومنتجاتها للإستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتقديم التمويل اللازم لتعزيز فرص الاستثمار في المشاريع المختلفة إلى جانب تلبية المتطلبات المالية لشريحة كبيرة من المواطنين والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها المختلفة.

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

٢. انشاء المصارف الاسلامية في سلطنة عمان :

صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٦٩ بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ بتعديل القانون المصرفي رقم ٢٠٠٠/١١٤ حيث كان القانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ قبل اجراء هذا التعديل، يتكون من مائة وعشرين مادة، مقسمة الى خمسة أبواب. وقد إحتوى التعديل المذكور على إضافة ست مواد جديدة تحت باب جديد سمي الباب السادس (الأعمال المصرفية الإسلامية)، حيث اشتملت المواد ١٢١، ١٢٢ و١٢٣ على أحكام عامة تتعلق بالإطار القانوني للأعمال المصرفية الإسلامية والرقابة والإشراف، واختصاص مجلس محافظي البنك المركزي بوضع اللوائح والتعليمات المرتبطة بهذه الأعمال، وكذلك على سلطة البنك المركزي في الترخيص للمصارف الاسلامية والنوافذ المستقلة في المصارف التجارية القائمة. هذا، وقد تناولت المادتان ١٢٤ و١٢٥ تفاصيل بعض المعاملات المصرفية، حيث نصتا على ضرورة عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الاسلامية وكذلك إعفاء المصارف التي تزاول الأعمال المصرفية الإسلامية من الرسوم التي تفرض على التعامل في الأصول العقارية والمنقولة نظراً للطبيعة الخاصة بالأعمال المصرفية الإسلامية . أما المادة ١٢٦ فقد نصت على أسس الرقابة الشرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية، حيث تتولى تحديد قواعد الشريعة الإسلامية المنصوص عليها في المادة ١٢٤.

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

٣. الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية :

في ديسمبر ٢٠١٢م، قام البنك المركزي العماني باصدار إطار تنظيمي ورقابي للصيرفة الإسلامية وفقا للسلطات المخولة له بموجب المادة ١٢٢ من القانون المصرفي. وقد أعد البنك المركزي الإطار التنظيمي والرقابي بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة المختصة في هذا المجال، يعاونها فريق عمل شُكّل لهذا الغرض من الخبراء والمختصين لدى البنك المركزي، حيث احتوى الإطار المذكور على عشرة أبواب تتناول بالتفصيل المسائل الرقابية والإشرافية المتعلقة بالمصارف الإسلامية ونوافذ الصيرفة الاسلامية بالمصارف التجارية القائمة. وتشمل هذه المسائل متطلبات الترخيص، والإطار الرقابي الشرعي، والمعايير المحاسبية وتقارير التدقيق، والسلطات الاشرافية، والمتطلبات المتعلقة بكفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، وإدارة السيولة والمخاطر المرتبطة بها، بالاضافة الى مسائل أخرى متنوعة.

ولعل اهم متطلبات الترخيص هي : تقديم دراسة جدوى للبنك أو النافذة، إنشاء لجنة للرقابة الشرعية ، تطبيق نظام تقني متوافق مع احكام الشريعه يدعم العمليات المصرفية الإسلامية ، وجود سياسات وإجراءات داخلية موثقة ومعتمدة (تتناول الإلتزام الشرعي، توزيع الأرباح، إدارة المخاطر، الصندوق الخيري وغيرها) ، استقلالية الفروع الخاصة بالنوافذ الإسلامية والعمليات الداخلية والأنظمة التقنية ورأسمال مستقل للنافذة حيث يجب ان لا يقل رأس المال عن ١٠٠ مليون ريال عماني للمصارف الاسلامية و١٠ مليون للنوافذ الاسلامية التابعة للمصارف التجارية.

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

٤. الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي العماني:

وفي خطوة أخرى، أصدر البنك المركزي العماني في ديسمبر ٢٠١٣م اللائحة التنظيمية بإنشاء وتنظيم الهيئة العليا للرقابة الشرعية، حيث حددت تلك اللائحة اختصاصات الهيئة التي من ضمنها تقديم الرأي والمشورة للبنك المركزي العماني فيما يتعلق بالجوانب الشرعية المتعلقة بالأعمال المصرفية الإسلامية والبت في المسائل التي قد تكون موضع خلاف فقهي بين لجان الرقابة الشرعية في المصارف والنوافذ المرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشرعية الإسلامية وكذلك إبداء الرأي حول توافق المعاملات التي تتم بين البنك المركزي العماني والمصارف المرخصة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك فتح الحسابات ومنح التمويل وبيع وشراء وإصدار الأدوات المالية الإسلامية وغيرها. هذا، وتضمنت اللائحة كذلك شروط عضوية الهيئة ومعايير الصلاحية والملائمة لأعضائها، إضافة إلى بعض الأمور التنظيمية لطريقة عملها. وبموجب اللائحة تتمتع الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالاستقلال التام في إصدار القرارات في مجال اختصاصها، كما ستكون لقراراتها صفة الإلزام للجان الرقابة الشرعية في المصارف التي تمارس الأعمال المصرفية الإسلامية. علماً بأن الهيئة العليا للرقابة الشرعية باشرت اعمالها مطلع عام ٢٠١٥م.

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

٥. بعض المؤشرات المالية للمصارف والنوافذ الإسلامية :

(الارقام بالمليون ريال عماني)

	ديسمبر ٢٠١٣م	ديسمبر ٢٠١٤م	ديسمبر ٢٠١٥م	يونيو ٢٠١٦م
إجمالي الأصول	٨١٩	١,٣٧٠	٢,٢٥٣	٢,٦٥٠
إجمالي الودائع	١٧٠	٦٨٨	١,٥٣٩	١,٨٣٦
إجمالي التمويل	٤٣٦	١,٠٤٨	١,٧٨١	٢,١٠٣
الحصة السوقية من النشاط المصرفي	٣,٦٤٪	٥,٢٧٪	٧,٤٥٪	٨,٤٢٪
عدد الفروع	٣٤	٥١	٦٨	٧١

٦. التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الاسلامي :

نظراً لحداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في السلطنة، فلعل أبرز هذه التحديات هي: -

- تعميق الفهم والادراك لدى الجمهور .
- تطوير أدوات نقدية شرعية لإدارة السياسة النقدية والسيولة لدى القطاع المصرفي .
- ضرورة إلمام المؤسسات المصرفية بقواعد الشريعة الإسلامية ذات الصلة .
- توظيف وتدريب كوادر بشرية ذو خبرة في القطاع المصرفي .
- أن تكون خدمات الصيرفة الإسلامية متجددة لجذب عدد مناسب من المتعاملين وتكون عند مستوى طموحاتهم .

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

٧. الخلاصة :

إن توعية وتثقيف الجمهور بمبادئ ومميزات الصيرفة الإسلامية وشروط وطريقة عملها من الناحية التطبيقية والعملية أمراً مهماً للغاية . فعلى الرغم من الزيادة في التوسع الجغرافي للمصارف والنوافذ الإسلامية في مناطق السلطنة، إلا أنه من الضروري أن تبذل جهوداً إضافية من قبل تلك المصارف والنوافذ وكذلك من قبل الجهات المعنية كوسائل الإعلام لزيادة الوعي بالصيرفة الإسلامية في المجتمع العماني من خلال الوصول إلى جميع شرائح المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص حتى تتمكن هذه المصارف من زيادة أنشطتها وخدماتها وترسيخ ودعم الصناعة المصرفية والمالية ولعب دورها المنشود في رفد الاقتصاد الوطني. لذلك فإن على المصارف والنوافذ الإسلامية أن تضع خططاً وبرامج توعوية وتثقيفية لتوعية المجتمع بشكل مستمر بالصيرفة الإسلامية لتعزيز مفهومها وخصائصها وشروط التعامل بها والتعريف بمنتجاتها وخدماتها، والذي من شأنه أن يساعد بلا شك في ازدهار أنشطتها.

وعلى الرغم من أن الصناعة المصرفية الإسلامية في السلطنة في المراحل الأولى من الإنشاء إلا أنها سجلت نمواً ملحوظاً في حجم الأصول وإجمالي التمويل والودائع. لذلك يتطلع البنك المركزي العماني إلى زيادة ما ستحققه الصيرفة الاسلامية من المكاسب والإنجازات وما ستقدمه من الدعم لتحفيز الاقتصاد الوطني مع بذل المزيد من الجهد لجذب واستقطاب المدخرات والعمل على تنويع وتطوير أدوات مالية جديدة والتركيز على جودة الخدمات المصرفية

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285

ووضع برامج توعوية وتثقيفية لرفع الوعي المصرفي لدى جمهور المتعاملين. كما يتطلع البنك المركزي العماني إلى الممارسة الرشيدة في التطبيق الصحيح والفعال لأحكام الشريعة الإسلامية بما يضمن سلامة ونزاهة القطاع المصرفي ونموه وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ص.ب : ٨٨١ مسقط ، الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨+) - فاكس : ٢٤٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨+)
P.O. Box : 881 Muscat - Postal Code : 100 - Tel. : (+968) 24698900 - Fax : (+968) 24696285